أثر تصنيف أعضاء الجمعيات العمومية بالأندية الرياضية على الأداء الانتخابي والنواحي المالية

أ.د/ سمير عبد الحميد على
كلية التربية الرياضية بنين
جامعة الأسكندرية

مقدمة ومشكلة البحث:

الأندية الرياضية هي أحد الهيئات الرياضية التي تهدف إلى إعداد النشء والشباب من كافة النواحي البدنية والمهارية والفكرية والنفسية والعمل الجماعي والمشاركة في كافة أعمال ومهام اللجان بالأندية وخاصة تدعيم العمل التطوعي بالإضافة إلى إحداث التنمية المتكاملة للشخصية.

وبالنظر إلى الأندية الرياضية تمثل المشاركة الانتخابية النشطة ضرورة ملحة فرضها القانون ١٧ لسنة ٢٠١٧ لكي يتمكن أعضاء الأندية من صياغة الأهداف والتطوير الواجب في الأندية الرياضية ولمتابعة المزيد من القدرة على مواكبة المستجدات والتطورات الداخلية والخارجية ومتابعتها والتحكم فيها والحقيقة التي لا مراء فيها أن المشاركة الانتخابية للأعضاء على الرغم من أنها مكفولة من قبل القانون والدستور إلا أن هناك أزمة حقيقية في مقدرات وأشكال تلك المشاركة.

ولما كانت العملية الانتخابية يتطلب إعدادها وتنظيمها توفير المستحقات المالية حيث أن الأندية الرياضية الرياضية أصبحت تضم في عضويتها بالآلاف من الأعضاء ومنها من جاوز المائة ألف والحد الأدنى منها يجاوز العشرين ألف وهذا يتطلب صرف الآلاف من الجنيهات لإعدادها وتنظيمها وصرف بدلات التغذية والانتقال وخلافه من المصروفات.

إلا أن للأسف رغم صرف الملايين من الجنيهات على إعداد وتنظيم متطلبات تلك العملية الانتخابية إلا أنها أصبحت إهدار للمال العام نظراً لقلة المشاركة الانتخابية وأن الأمر يتطلب تنظيمها بما يتفق مع المشاركين فيها وهذا ما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة لدعم المشاركة الانتخابية وتوفير المستحقات المالية لدعم موارد الأندية وعدم إهدارها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- رفع مستوى فاعلية الأداء الانتخابي لدى الأعضاء بالأندية الرياضية.
- دعم ميزانية الأندية بإقلال الصرف على متطلبات العملية الانتخابية.
- تصنيف أعضاء الجمعيات العمومية في ضوء الرغبة في المشاركة من عدمها.

تساؤلات البحث:

- يمكن رفع مستوى فاعلية الأداء الانتخابي لدى الأعضاء بالأندية الرياضية.
- يمكن دعم ميزانية الأندية الرياضية من خلال عدم المبالغة في صرف المستحقات لمتطلبات العملية الانتخابية.
- يمكن تصنيف أعضاء الجمعيات العمومية وفقاً لرغبة المشاركة وعدم المشاركة في فعاليات الجمعيات العمومية.

إجراءات البحث:

المنهج المستخدم:

استخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لملائمته لطبيعة البحث.

مجالات البحث:

- **المجال البشري:** جميع أعضاء الجمعيات العمومية بالأندية الرياضية الكبرى بمحافظة الإسكندرية.
- **المجال المكاني:** الأندية الرياضية الكبرى بمحافظة الإسكندرية.
- **المجال المكاني:** خلال فترة انعقاد الجمعيات العمومية للانتخابات والجمعية العمومية العادية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بالأندية الرياضية الكبرى بمحافظة الإسكندرية.

أدوات البحث:

- وثائق ونتائج انعقاد الجمعيات العمومية للأندية الرياضية الكبرى للجمعيات العمومية المنعقدة في ٢٠١٩ والجمعية العمومية المتضمنة انتخابات ٢٠١٧.
- المراجع والدراسات السابقة.

المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث المعالجات الإحصائية المناسبة لطبيعة البحث.

مجتمع وعينة البحث:

الجمعيات العمومية وجميع الأندية الرياضية الكبرى بمحافظة الإسكندرية.

جدول (١) يوضح الأندية الرياضية الكبرى بمحافظة الإسكندرية

الأندية الرياضية	الأندية الرياضية
١- سموحة.	٥- الصيد.
٢- سبورتنج	٦- اليخت.
٣- الأوليمبي	- أصحاب الجياد.
٤- الاتحاد.	

عرض ومناقشة النتائج:

تم عرض ومناقشة النتائج في ضوء المشكلة والأهداف والتساؤلات ووفقاً للأدوات المستخدمة والمعالجات الإحصائية المناسبة.

جدول (٢) يوضح أعداد الجمعية العمومية العادية عام ٢٠١٩ وعدد اللجان المشاركين

اسم النادي	عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور	عدد اللجان الفعلي	عدد الحضور	النسبة المئوية	عدد اللجان في ضوء الحضور	اللجان المفتوحة
سموحة	١٠٠٢١	١٠٠	٢٤٩٨	٢.٤٩	٣	٩٧
سبورتنج	٥٧٤٩٩	٧٠	٢٩٨٦	٥.١٩	٤	٦٦
الاتحاد	٤٩٩٧٩	٤٠	٢١٥٤	٤.٣٠	٣	٣٧
أصحاب الجياد	٤٥٠٥٩	٤٥	١٣٠٤	٢.٨٩	٣	٤٢
الأوليمبي	٢٨٤٧٣	٣٠	١٢٥٩١	٤٤.٢٢	١٤	١٦
اليخت	١٣١٦٠	١٧	٢٦٦	٢.٢١	١	١٦
الصيد	١٠٤٦٨	١٠	١٧٩	١.٧١	١	٩

يتضح من عرض الجدول رقم (٢) أن أعداد ونسب المشاركين من أعضاء الجمعيات العمومية يوضح السلبية الواضحة وأن عدم المشاركة هو العمل والأساس حيث تبين أن نادي سموحة الأعلى عضوية بين الأندية والذي تجاوز عدد أعضائه المائة ألف قد حضر جمعيته (٢٤٩٨) عضواً تمثل (٢.٤٩%) وأن عدد اللجان التي تم إعدادها لاستقبال الأعضاء (١٠٠) لجنة في حين أن الحضور قد مثل بعدد (٣) ثلاث لجان فقط وأصبح المهدورة من عدد اللجان بما يعادل (٩٧) لجنة فيما يمثل نادي سبورتنج وهو التالي في عدد الأعضاء قد تجاوز الخمسة والخمسون ألفاً قد حضر جمعيته (٢٩٠٦) عضواً تمثل (٥.١٩%) وأن عدد اللجان التي تم إعدادها لاستقبال الأعضاء (٧٠) لجنة في حين أن الحضور قد مثل بعدد (٤) لجان فقط وأصبح المهدر من عدد اللجان بما يعادل (٦٦) لجنة بينما جاء نادي الاتحاد السكندري

الثالث في حجم العضوية حيث تبين أن جمعيته العمومية يحضرها ما يقارب من خمسون ألفاً وقد حضر جميعته (٢١٥٤) عضواً تمثل (٤.٣٠%) حيث أن عدد اللجان التي تم إعدادها لاستقبال الأعضاء (٤٠) لجنة في حين أن الحضور قد مثل بعدد (٣) لجان فقط بينما أصبح المهدر (٣٧) لجنة وقد جاء نادي أصحاب الجياد الرابع في عدد عضوية الأندية حيث أن جميعته العمومية يحضرها خمسة وأربعون ألفاً قد حضر جمعيته (١٣٠٤) عضواً تمثل (٢.٨٩%) وقد أعد لاستقبال الأعضاء (٤٥) لجنة في حين أن الحضور قد مثل بعدد (٣) لجان فقط وأصبح المهدر يمثل (٤٢) لجنة بينما نجد أن النادي الأوليمبي الخامس في حجم العضوية حيث تضم جميعته ما يقرب من ثلاثون ألفاً قد حضر جمعيته (١٢٥٩١) تمثل (٤٤.٢٢%) وقد أعد لاستقبال الأعضاء (٣٠) لجنة في حين أن الحضور قد مثل بعدد (١٤) لجنة فقط وأصبح المهدر يمثل (١٦) لجنة في حين نجد أن نادي اليخت عدد جمعيته حوالي ثلاثة عشر ألفاً قد حضر جمعيته (٢٦١) عضواً تمثل (٢.٢١%) وأن عدد اللجان التي تم إعدادها لاستقبال الأعضاء (١٧) لجنة في حين أن الحضور قد مثل بعدد أقل من لجنة واحدة وأصبح المهدر (١٦) لجنة بينما جاء نادي الصيد وعدد أعضائه قد جاوز عشرة آلاف عضواً وأن عدد اللجان التي تم إعدادها لاستقبال الأعضاء (١٠) لجان في حين أن الحضور قد مثل بأقل من (لجنة) وأصبح المهدر من عدد اللجان بماي عادل (٩) لجان

ومن خلال العرض السابق تبين أن نسب المشاركة قد تراوحت ما بين (١.١١ إلى ٥.١٩%) إلا أن نادي واحد وهو الأوليمبي الذي وصل إلى نسبة (٤٤.٢٢%) وهذا يدل على تدني نسبة المشاركة وعدم الرغبة في إبداء الرأي واتخاذ القرار ومحاسبة مجالس الإدارات وتعديل وتصويب الأخطاء وتزكية الإيجابيات.

ويذكر مدحت فؤاد (٢٠٠٦) أن المشاركة عملية إرادة ورغبة ومستمرة ومتراكمة وإن كانت موسمية يتمكن الأعضاء من خلالها إمكانية الانتقاء أو الاختيار أو المفاضلة أو الاقتراع على من يمثلونهم وينوبون عنهم وهي تمثل شكل من أشكال الممارسة السياسية وأن ما عرض يمثل عدم رغبة الأعضاء في المشاركة في أعمال الجمعية العمومية ولو حتى بالحضور فقط دون إبداء الرأي أو المشاركة في المناقشات أو التقدم باقتراحات وهذا يؤكد أن الرغبة هي الأساس لعملية المشاركة وبالتالي فإن استبعاد عدم الراغبين في المشاركة في الجمعيات العمومية يتيح الفرصة إلى الراغبين إلى المشاركة الإيجابية حيث أن زيادة عدد ممن لهم الحق في الحضور يزيد النسبة القانونية لاكتمال الجمعيات العمومية وأن عدم الحضور يحرم القلة المحافظة على الحضور والمشاركة من إبداء الرأي، أما إذا تم استبعاد ممن ليس لديهم الرغبة في الحضور وبالتالي تقل نسبة ممن لهم الحق في الحضور ليتناسب ويتلائم مع الراغبين في المشاركة مما يسمح لهم بإبداء الرأي والمناقشة والتحضير لأعمال الجمعيات العمومية والتقدم بالاقتراحات ومناقشتها مما يزيد فاعلية الجمعيات العمومية في تحقيق أهدافها وهذا هو الهدف الأول.

أما من حيث عدد اللجان المهدرة فقد تبين أن عددها قد بلغ الغالبية العظمى وتراوح عددها من (٩ – ٩٧) لجنة يقدر تكلفتها المادية حيث أن إعداد متطلبات الجمعيات العمومية قد تجاوز المليون جنيه في بعض الأندية ولا يقل عن نصف مليون إلا القليل في بعض الأ،دية وهذا يمثل إهداراً للمال العام ويعتبر إهدار لموارد الأندية وأن عدم الصرف تدعم بها ميزانية الأندية في ظل معاناة الأندية وميزانياتها من زيادة المصروفات عن الإيرادات في أغلبها وتعتبر أعداد الجمعيات العمومية وتحقيق متطلباتها أحد الأسباب لإهدار الموارد للأندية والإقلال من مواردها.

جدول (٣) يوضح أعداد أعضاء الجمعيات العمومية عام ٢٠١٧
والتي يتضمن جدول أعمالها الانتخابات

اسم النادي	عدد حضور الجمعيات العمومية	عدد اللجان الفعلي	عدد الحضور	النسبة المئوية (%)	اللجان المستخدمة	اللجان المفتوحة
سموحة	٨٤٠٠٩	١٠٠	٢٢١١٥	٢٦.٣٢	٢٣	٧٧
سبورتنج	٥١٨٧٣	٧٠	١٧٠٨٩	٣٢.٩٤	١٨	٥٢
الاتحاد	٣٦٣٨٢	٤٠	١٦٨٨٤	٤٦.٣٠	١٧	٢٣
أصحاب الجياد	٣٦٦٠٢	٤٥	١٠٩٨٢	٣٠.٠٠	١٢	٣٣
الأوليمبي	٢٥٣٦٥	٣٠	١٧٠٩٠	٦٧.٣٧	١٨	١٢
اليخت	١١٩١٢	١٧	٣٢٤١	٢٧.٢٠	٤	١٧
الصيد	٨١٨٧	١٠	٢٦٩٥	٢٩.٣٣	٣	٧

يتضح من عرض جدول (٣) أن عدد الأعضاء لحضور الجمعية العمومية ونسب الحضور قد تفاوتت بين الأندية ومازالت السلبية وإهدار المال العام مستمر حيث نجد أن نادي سموحة عضويته قد زادت خمسة وثمانون ألفاً وعدد اللجان لاستقبالهم (١٠٠) لجنة بنسبة حضور (٢٦.٣٢%) قد استخدمت عدد (٢٣) لجنة فقط بينما نجد أن نادي سبورتنج والذي تجاوز عدد أعضائه عن خمسون ألفاً قد حضر جمعتيه نسبة (٣٢.٩٤%) بفاقد عدد اللجان (٢٣) لجنة ونجد أن نادي أصحاب الجياد الذي زادت عضويته عن ستة وثلاثون ألف حضر جمعيته عشرة آلاف بنسبة (٣٠%) بفاقد عدد لجان (٣٣) لجنة بينما نجد أن النادي الأوليمبي والذي زادت عضويته عن خمسة وعشرون ألفاً حضر جمعيته نسبة (٦٧.٣٧%) وكان فاقد عدد لجانه (١٢) لجنة بينما نادي اليخت زادت عضويته عن عشرة آلاف حضر جميعته نسبة (٢٧.٢٠%) وكان فاقد عدد لجانه (١١) لجنة ثم نادي الصيد والذي بلغت غدد أعضائه ما يزيد عن ثمانية آلاف حضر ما نسبته (٢٩.٣٣%) بافقد (٧) لجان.

ومما سبق عرضه نجد أيضاً أنه بالرغم بأنها جمعية عمومية لانتخاب مجلس إدارة إلا أنه مازالت الجمعيات العمومية في عزوف عن المشاركة بالانتخابات اللهم إلا النادي الأوليمبي الذي تصر دائماً غالبية الأعضاء على المشاركة وأن نسبة الحضور وإن كانت تفوق في الجمعيات العمومية التي يتضمن جدول أعمالها الانتخابات العجمعيات العمومية بدون انتخابات إلا مازالت النسبة لا تتعدى ٥٠% بل أقل بكثير في معظم الأندية.

وهذا يؤكد عدم رغبة الأعضاء في المشاركة في الجمعيات العمومية سواء الانتخابات أو غير الانتخابات ومازالت أيضاً مجالس إدارات الأندية تصرف وتعتمد الملايين للإعداد والصرف على متطلبات الجمعيات العمومية دون الاستفادة من استخدامها وعزوف الأعضاء عن الحضور واستمرار صرف لأموال يحتاج إلى إعادة النظر فيمن لديه الرغبة من عدمه تفعيلاً للمشاركة وحافظاً على أموال الأندية.

الاستنتاجات:

في ضوء ما تم من إجراءات والمعالجات الإحصائية وعرض المناقشة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١- نسب حضور الأعضاء في الجمعية العمومية العادية ضعيفة للغاية.
٢- ارتفاع نسبة عدد اللجان الغير مستخدمة لعدم حضور الأعضاء.
٣- زيادة وارتفاع المصروفات للإعداد لمتطلبات الجمعيات العمومية.
٤- زيادة حضور الأعضاء في الجمعيات العمومية للانتخابات عن الجمعيات العمومية العادية.
٥- ارتفاع نسبة عدد اللجان الغير مستخدمة لعدم حضور الأعضاء.
٦- ارتفاع مصروفات الإعداد لمتطلبات الجمعيات العمومية والتي يتضمن جدول أعمالها الانتخابات.

التوصيات:

في ضوء ما أمكن التوصل إليه من استنتاجات يوصي بالآتي:

١- تعديل قانون ٧١ لسنة ٢٠١٧ بما يسمح بتصنيف الأعضاء.
٢- تعديل اللوائح الداخلية للأندية الرياضية بما يسمح بتصنيف الأعضاء.
٣- إعادة تصنيف الأعضاء وفقاً لرغبة مشاركتهم في الجمعيات العمومية.
٤- تقليل حجم المصروفات المعتمدة لتنفيذ متطلبات الجمعيات العمومية.
٥- منح الأعضاء الراغبين في المشاركة بعض الامتيازات من خلال الأنشطة أو الخدمات أو تشكيل اللجان النوعية وفقاً لرؤية كل نادي في ضوء لائحته الداخلية بما يضمن المشاركة في الجمعيات العمومية.
٦- حرص مجالس الإدارة على حث الأعضاء للمشاركة الفعالة من أجل تطوير أنديتهم.

المراجع العربية:

١- قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧.
٢- اللوائح الداخلية للأندية الرياضية.
٣- سجلات ووثائق الجمعيات العمومية للأندية.
٤- سمير عبد الحميد: إدارة الأنشطة الرياضية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٠.

أثر تصنيف أعضاء الجمعيات العمومية بالأندية الرياضية على الأداء الانتخابي والنواحي المالية

أ.د/ سمير عبد الحميد على
كلية التربية الرياضية بنين
جامعة الأسكندرية

ملخص البحث

الأندية الرياضية هي أحد الهيئات الرياضية التي تهدف إلى إعداد النشء والشباب من كافة النواحي البدنية والمهارية والفكرية والنفسية والعمل الجماعي والمشاركة في كافة أعمال ومهام اللجان بالأندية وخاصة تدعيم العمل التطوعي بالإضافة إلى إحداث التنمية المتكاملة للشخصية.

وبالنظر إلى الأندية الرياضية تمثل المشاركة الإنتخابية النشطة ضرورة ملحة فرضها القانون ٧١ لسنة ٢٠١٧ لكي يتمكن اعضاء الاندية من صياغة الأهداف والتطوير الواجب في الاندية الرياضية ، ولمتابعة المزيد من القدرة على مواكبة المستجدات والتطورات. كما أن العملية الإنتخابية يتطلب تنظيمها توفير المستحقات المالية التي تزيد عن المليون جنيه للإعداد للجمعيات ومتطلباتها، وبهدف البحث إلى رفع مستوى فاعلية الأداء الإنتخابي كما يهدف إلى دعم ميزانية الأندية بإقلال الصرف على الجمعيات العمومية ويمكن التوصل إلى ضرورة تصنيف أعضاء الجمعيات العمومية وفقًا لرغباتهم في المشاركة مع أعمال الجمعيات العمومية ودعم وتعديل القانون بما يسمح لهذا التصنيف.

The Effect of Classifying the Members of General Assemblies of the Sports Clubs on the Electoral Performance and Financial Aspects

Prof. Dr. Samir Abdel-Hamid Ali

Sports clubs are one of the sports bodies that aim to prepare children and youth in many ways, and support volunteer work in addition to the contribution in supporting the integrated development of personality, and from the sports clubs perspective, active electoral participation is an urgent necessity imposed by Law 71 in 2017 in order to enable the members to formulate goals and required development, and to follow up more ability to keep abreast of improvements and developments. Also, the electoral process in its organization requires the provision of financial dues in excess of one million pounds to prepare for the assemblies and their requirements, and with the aim of research to raise the level of effectiveness of the electoral performance; it also aims to support the clubs' budget by decreasing the general assemblies' spending. We conclude that it is crucial to classify the members of the general assemblies the according to their desire to participate in the actions of the general assemblies, support and modify the law according to this classification.